الأمم المتحدة A/CN.9/753

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2012
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الخامسة والأربعون
نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

التعاون التقني والمساعدة التقنية

مذكّرة من الأمانة*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً- مقدِّمة	١-٧	٣
ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية	٨-٤٦	٤
ألف- النُّهج العامة	٨-١٩	٤
باء- الأنشطة المحدَّدة	٢٠-٤٦	٧
ثالثاً- مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	٤٧-٥٥	١٦
رابعاً- نشر المعلومات	٥٦-٧٣	١٨
ألف- الموقع الشبكي	٥٧-٥٩	١٨
باء- المكتبة	٦٠-٦٤	١٩
جيم- المنشورات	٦٥-٦٨	٢٠
دال- النشرات الصحفية	٦٩-٧٠	٢١
هاء- الاستفسارات العامة	٧١	٢٢

* تأخَّر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى إتمام المشاورات.

050612 V.12-52839 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

	الفقرات	الصفحة
واو- الجلسات الإعلامية الخاصة بالبعثات الدائمة في فيينا	٧٢	٢٢
زاي- المحاضرات الإعلامية في فيينا	٧٣	٢٢
خامساً- الموارد والتمويل.....	٧٤-٨٣	٢٢
ألف- صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات	٧٦-٧٩	٢٣
باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر.....	٨٠-٨٣	٢٤

أولاً- مقدِّمة

١- رأت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها العشرين المعقودة في عام ١٩٨٧،[(١)] أنَّ أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الرامية إلى الترويج لاستخدام نصوصها واعتمادها هي إحدى أولوياتها.

٢- وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٩٤/٦٦ المؤرّخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تأكيد أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بالتعاون التقني والمساعدة التقنية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكرّرت مناشدتها الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، وكذلك الحكومات في إطار برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، أن تدعم برنامج اللجنة للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأن تتعاون مع اللجنة وتنسّق معها الأنشطة.

٣- ورحَّبت الجمعية العامة بالمبادرات التي تتخذها اللجنة للقيام، عن طريق أمانتها، بتوسيع برنامجها للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأحاطت علما مع الاهتمام بالنهج الشامل إزاء التعاون التقني والمساعدة التقنية القائم على الإطار الاستراتيجي للمساعدة التقنية الذي اقترحته الأمانة من أجل تشجيع الاعتماد العالمي لنصوص اللجنة ونشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخَّرا.

٤- وأكَّدت الجمعية العامة أيضا أهمية الترويج لاستخدام النصوص المنبثقة من أعمال اللجنة من أجل توحيد القانون التجاري الدولي ومواءمته على الصعيد العالمي، وتحقيقا لهذه الغاية، حثَّت الدول التي لم توقّع على هذه الاتفاقيات أو تصدّق عليها أو تنضمّ إليها و لم تَسُنّ قوانين نموذجية و لم تشجّع على استخدام نصوص أخرى ذات صلة بعد على أن تنظر في القيام بذلك.

٥- ويُجرى بانتظام تحديث المعلومات المتعلقة بحالة اعتماد نصوص الأونسيترال، ويُتاح الاطلاع عليها في موقع الأونسيترال على الإنترنت (الموقع الشبكي). وتُجمع هذه المعلومات أيضا سنويا في مذكّرة من الأمانة بعنوان "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية" (فيما يخص الدورة الخامسة والأربعين للجنة، انظر الوثيقة A/CN.9/751).

٦- وتعرض هذه المذكّرة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية بعد صدور المذكّرة السابقة التي قدِّمت إلى اللجنة في دورتها الرابعة

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

والأربعين في عام ٢٠١١ (الوثيقة A/CN.9/724 المؤرّخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١)، وتورد التطورات المتعلقة بتوفير الموارد لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية.

٧- وتورد وثيقة منفصلة (A/CN.9/749) معلومات عمّا تضطلع به حالياً المنظمات الدولية من أنشطة تتعلق بمواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وعن دور الأونسيترال في تنسيق هذه الأنشطة.

ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

ألف- النُّهج العامة

٨- ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال التشريعية وتوحيد تفسيرها. وتشمل هذه الأنشطة إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو اعتماد قوانين نموذجية أو استخدام أدلة تشريعية صادرة عن الأونسيترال.

٩- ويمكن أن تشمل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ما يلي: إيفاد بعثات إحاطة والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات تنظّم على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ومساعدة البلدان في تقييم احتياجاتها اللازمة لإصلاح قوانينها التجارية بوسائل منها استعراض تشريعاتها القائمة؛ والمساعدة على صياغة التشريعات الوطنية الرامية إلى تنفيذ نصوص الأونسيترال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعدِّدة الأطراف على استخدام نصوص الأونسيترال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغير الدولية، مثل الرابطات المهنية ومنظمات المحامين والغرف التجارية ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستنَدة إلى نصوص الأونسيترال من جانب القضاة والممارسين في مجال القانون.

١٠- ويرد أدناه وصف لبعض الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة الزمنية المشمولة بالتقرير، علما بأنَّ الأنشطة الموسومة بعلامة نجمية مُوِّلت من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

المبادرات الرامية إلى اتِّباع نهج إقليمي

١١- جاءت مشاركة الأمانة المستمرّة في مشروع تيسير المعاملات التجارية (إنفاذ العقود) التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ مثالا على التعاون فيما بين الدول

ومنظمة دولية والأمانة. ويرمي هذا المشروع، الذي ينفَّذ بالتعاون مع وزارة العدل في جمهورية كوريا، إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لإنفاذ العقود في دول رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (إندونيسيا وبيرو في عام ٢٠١١، وتايلند والفلبين في عام ٢٠١٢)*. واقتُرحَ اعتماد نصوص الأونسيترال الخاصة بالتحكيم وبيع البضائع كتدابير ممكنة لإصلاح القوانين من أجل تحسين البيئة القانونية لإنفاذ العقود في تلك الدول.

١٢- وتشمل المبادرات الإقليمية الأخرى التي شاركت فيها الأمانة الشراكة الجارية مع وكالة التعاون الدولي الألمانية. وفي إطار هذه الشراكة، حضرت الأمانة، كدأبها في الماضي، مؤتمر التحكيم والجولة التمهيدية لمسابقة التمرين على التحكيم الدولي، اللذين تشاركت في استضافتهما وكالة التعاون الدولي الألمانية وكلية الحقوق في جامعة بلغراد (بلغراد، ٨-١١ نيسان/أبريل ٢٠١١). وفي هذه المناسبة، عُقد اجتماع مغلق مع ممثلي وكالة التعاون الدولي الألمانية وخبراء قانونيين إقليميين لمناقشة المرحلة الثانية من مشروع الإصلاح القانوني التي تتولّى تنفيذه الوكالة المذكورة من خلال الصندوق الإقليمي المفتوح الخاص بجنوب شرق أوروبا - الإصلاح القانوني. وفي حين ركّزت المرحلة الأولى من المشروع بشكل خاص على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع) ستتناول المرحلة الثانية السبل البديلة لتسوية المنازعات.

١٣- وقُدِّم عرض إيضاحي لأعمال الأونسيترال ومعاييرها ومواردها المتاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر، بما في ذلك السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال، إلى مجموعة من شباب أساتذة القانون والباحثين القانونيين المشاركين في حلقة عمل عقدتها وكالة التعاون الدولي الألمانية في سياق النشاط الإقليمي المشترك بين الوكالة المذكورة والأونسيترال في منطقة البلقان (تيرانا، ١-٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

الترويج لاعتماد الصكوك الأساسية للقانون التجاري على الصعيد العالمي

١٤- يعتمد أحد النُّهج على الترويج في المقام الأول لاعتماد صكوك القانون التجاري الأساسية، أي المعاهدات التي اعتُمدت بالفعل على نطاق واسع، ولذا يبدو أنَّ من المستصوب بصفة خاصة أن تشارك فيها كل دول العالم.

١٥- والمعاهدات التي يُنظر في تطبيق هذا النهج بشأنها في الوقت الراهن هي اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها[٢] (اتفاقية نيويورك، وهي اتفاقية للأمم

(2) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

المتحدة اعتُمدت قبل إنشاء اللجنة، لكن اللجنة تروِّج لها بنشاط)، التي سبق للجمعية العامة[٣] أن دعت صراحة إلى اعتمادها على الصعيد العالمي، واتفاقية البيع.

الترويج لعمل الأونسيترال عموماً

١٦- شارك موظفو الأمانة فيما يلي:

(أ) المنتدى القانوني الدولي الأول في سان بطرسبورغ الذي ركَّز بوجه عام على دور القانون في مواجهة التحدِّيات العالمية الجديدة. وكان العرض الإيضاحي الذي قدَّمته الأونسيترال متعلقا بموضوع "أهمية ضمان تنفيذ القانون التجاري الدولي على الصعيد الوطني"، بغية الترويج لنصوص الأونسيترال في الاتحاد الروسي وتسليط الضوء على الفوائد المترتِّبة على اعتماد الصكوك الدولية (سان بطرسبورغ، الاتحاد الروسي، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١)؛

(ب) وبرنامج المحاضرين الزائرين في جامعة فيينا، من أجل إلقاء محاضرة عن عمل الأونسيترال (فيينا، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢).

الترويج للمعاهدات الحديثة العهد

١٧- تواصل الأونسيترال الترويج للصكوك المعتمدة في الآونة الأخيرة على صُعُد مختلفة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، من أجل تشجيع الدول على توقيعها واعتمادها بغية تيسير بدء نفاذها مبكِّراً.

١٨- وشملت الأحداث التي شاركت فيها الأمانة ما يلي:

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا ("قواعد روتردام")،[٤] التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٥] (انظر A/CN.9/695/Add.1): المؤتمر المعني بتطبيق "قواعد روتردام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" الذي نظمته جمعية البحرية اليابانية وجامعة طوكيو في ظلّ الرعاية المشتركة لوزارة العدل ووزارة الخارجية ووزارة الأراضي والنقل والبنية التحتية في اليابان، فضلا عن اللجنة البحرية الدولية، بهدف إذكاء الوعي بالقواعد المذكورة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، في

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٦٥/٦٢ المؤرَّخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الفقرة ٣.

(4) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.93.

(5) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١٢٢/٦٣ المؤرَّخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

اليابان، نظرا إلى أن قواعد روتردام لم تحظَ بعدُ بالدعم الرسمي (من حيث التوقيع أو الانضمام) في شرق آسيا (طوكيو، ٢١-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

١٩- وما زال العمل على الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ("اتفاقية الخطابات الإلكترونية") موضع اهتمام خاص لدى الأمانة.[٦] ويمكن الاطِّلاع على إحالات إلى بعض الأنشطة في هذا الصدد في الوثيقة A/CN.9/749.

باء- الأنشطة المحدَّدة

بيع البضائع

٢٠- واصلت الأمانة السعي إلى أن تعتمد كل دول العالم اتفاقية البيع. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ حالات الانضمام إلى نصوص هذه الاتفاقية في الآونة الأخيرة قد عززت بعقد حلقات عمل ومؤتمرات كُرِّست لذلك الغرض (كوتونو، بنن، ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦،[٧] وميلانو، إيطاليا، ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) بالإضافة إلى عقد اجتماعات ثنائية وغيرها من أشكال التفاعل.

٢١- وعلاوةً على ذلك، ساهمت الأمانة في عمليات اعتماد جارية عن طريق المشاركة في أحداث تم تنظيمها بهدف دعم تلك العمليات (ساو باولو، البرازيل، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وبانكوك، تايلند، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢)*.

٢٢- ونظرا لتزايد اهتمام الأكاديميين والممارسين، واصلت الأمانة أيضا دعم الدول في العمل على تنقيح الإعلانات التي تودعها عندما تصبح طرفا في اتفاقية البيع، بغية إعادة النظر فيها، حيثما اقتضى الأمر، لتحقيق المزيد من المواءمة في نطاق سريان الاتفاقية.

٢٣- وأخيراً، وفي ضوء الاهتمام الذي أبداه أصحاب المصلحة، أخذت الأمانة تروج لاعتماد اتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (اتفاقية التقادم)،[٨] والتوصُّل إلى فَهْمِهما فهماً موحَّداً، بعدة سبل من بينها دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد الصيغة المعدَّلة لاتفاقية التقادم إذا كانت طرفاً في الاتفاقية بصيغتها غير المعدَّلة.

---

(6) نيويورك، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.V.2.

(7) الوثيقة A/CN.9/599، الفقرة ٩(د).

(8) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الرقمان ٢٦١١٩ و٢٦١٢١.

تسوية المنازعات

٢٤- ما فتئت الأمانة تعمل على الترويج للصكوك المتعلقة بالتحكيم والتوفيق إلى جانب دعم العمل التشريعي الجاري. وبالنظر إلى ارتفاع معدّل اعتماد نصوص تلك الصكوك، فإنَّ الطلب على المساعدة التقنية في هذا المجال مرتفع بصفة خاصة.

٢٥- وعلى وجه الخصوص، قدَّمت الأمانة تعليقات على مختلف قوانين الوساطة بهدف تحديد المجالات التي يلزم فيها تحديث النصوص في إطار مشروع مشترك مع وكالة التعاون الدولي الألمانية، بما يشمل قوانين ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا.

٢٦- وقُدِّمت أيضا تعليقات على مشروع قانون تحكيم أعدَّته حكومة ألبانيا.

٢٧- وفضلاً عن ذلك، قدَّمت الأمانة تعليقات على مشروع قانون اتِّحاد جزر القُمر بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها، وشجَّعت على اعتماد اتفاقية نيويورك في اتِّحاد جزر القُمر.

٢٨- وقدَّمت الأمانة تعليقات على عدد من قواعد التحكيم الصادرة عن بعض مؤسسات التحكيم، من ضمنها مركز بنغلاديش للتحكيم الدولي ومركز قبرص للتحكيم والوساطة.

٢٩- واجتمعت الأمانة مع جهات نظيرة في الحكومة المصرية ومع مسؤولين من مؤسسة التمويل الدولية لمناقشة أمور منها قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق، وذلك في إطار حلقات عمل عُقدت حول الوساطة بالاشتراك مع المركز الوطني للدراسات القضائية، وكانت موجهة لقضاة المحاكم الاقتصادية (القاهرة، ٢٢-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١).

٣٠- وتعاونت الأمانة مع عدد من مؤسسات ومنظمات التحكيم بأساليب منها المشاركة مع مركز التحكيم الدولي التابع للغرفة الاقتصادية الاتحادية النمساوية في تنظيم المؤتمر المشترك بين الغرفة المذكورة والأونسيترال لعام ٢٠١٢ (فيينا،٢٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢).

٣١- أمَّا الأحداث المتعلقة بالتحكيم الدولي التي شاركت فيها الأمانة، فقد شملت ما يلي:

(أ) حلقة عمل مشتركة بين رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بهدف تقديم معلومات عن قواعد الأونسيترال للتحكيم، بصيغتها المنقَّحة في عام ٢٠١٠، واستخدامها في سياق عمليات التحكيم بين المستثمرين والدول، فضلا عن أعمال الأونسيترال الحالية بشأن الشفافية في عمليات التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (مانيلا، ٢٢-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١)؛

(ب) مؤتمرا بعنوان "الاجتماع الفصلي للقسم الدولي لرابطة محامي ولاية نيويورك لعام ٢٠١١: أمريكا اللاتينية كقوة أداة دافعة للتعافي والنموّ في المجال الاقتصادي"، قامت بتنظيمه رابطة محامي ولاية نيويورك، لعرض أعمال الأونسيترال الحالية بشأن الشفافية في عمليات التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (بنما، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛

(ج) مائدة مستديرة عقدتها منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، وجرى خلالها النظر في تطبيق نصوص المنظمة المذكورة وإمكانية وضع صك خاص بها بشأن الوساطة (بنن، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)؛

(د) ندوة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، قامت بتنظيمها جامعة ماغيل لعرض حالة سَنِّ التشريعات القائمة على القانون النموذجي، وعرض نبذة السوابق القضائية المستندة إلى القانون النموذجي (مونتريال، كندا، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛

(هـ) مؤتمرا عن التحكيم الدولي تحت رعاية رابطة محامي بادوفا ومنطقة فينيتو لترويج صكوك الأونسيترال في مجال التحكيم (بادوفا، إيطاليا، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)؛

(و) مائدة مستديرة لمناقشة التطوّرات في مجال تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار: الوساطة، وأعمال الأونسيترال الحالي بشأن الشفافية في عمليات التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، مع ممثلي وزارات مختلفة في جورجيا، في إطار "مشروع الاستقلال القضائي والتمكين القانوني" الذي تنهض به وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (تبليسي، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢)؛

(ز) تقديم المساعدة إلى مشروع "تنفيذ الصكوك المتعلقة بالسبل البديلة لتسوية المنازعات على الصعيد الإقليمي" الخاص بشباب أساتذة القانون والباحثين القانونيين، الذي تم تنظيمه في سياق التعاون بين الأونسيترال ووكالة التعاون الدولي الألمانية على تطوير نظم التحكيم في منطقة البلقان (تيرانا، ألبانيا، ١-٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفيينا، ٥-٦ آذار/مارس ٢٠١٢).

٣٢- ومن الدورات التمهيدية لمسابقات التمرين على التحكيم التي شاركت فيها الأمانة:

مؤتمر تمهيدي لمسابقة التمرين على التحكيم تناول مسألة استقلال ونزاهة المحكَّمين، وتم تنظيمه في إطار "مشروع الاستقلال القضائي والتمكين القانوني" الذي تنهض به وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (تبليسي، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢).

التجارة الإلكترونية

٣٣- واصلت الأمانة الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، ولا سيما بالتعاون مع منظمات أخرى، وتأكيد ضرورة اتِّباع نهج إقليمي في هذا الصدد (انظر الوثيقة A/CN.9/749). كما قدَّمت تعليقات على مشاريع تشريعات إقليمية ووطنية، حسب الاقتضاء.

٣٤- ويرجع بعض الفضل إلى تلك الأنشطة الترويجية أيضاً في سنّ عدة تشريعات وطنية جديدة عِدَّة بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية (انظر الوثيقة A/CN.9/751).

٣٥- وعملت الأمانة من جديد على الترويج للاعتماد الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، للإسراع بدخولها حيِّز النفاذ. وسُلِّط الضوء بخاصة على أهمية هذه الاتفاقية كأداة تمكينية للتجارة اللاورقية عبر الحدود في الاجتماعات الإقليمية (حلقة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن "ترابط سلسلة التوريد: التجارة الإلكترونية باعتبارها محركاً رئيسياً وأداة للتكامل" التي عُقدت في سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ والمؤتمر المشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بشأن "العمل على ترابط التجارة الدولية: منهج النافذة الوحيدة وسلاسل التوريد في العِقْد القادم"، الذي عُقد في جنيف، سويسرا، يوميْ ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

الاشتراء

٣٦- أقامت الأمانة، وفقاً لطلبات اللجنة والفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء)، جسور صلة بسائر المنظمات الدولية الناشطة في مجال إصلاح نظم الاشتراء لتعزيز التعاون فيما يتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي لعام ٢٠١١ (القانون النموذجي).[٩]

٣٧- ويرمي ذلك التعاون إلى ضمان أن يفهم كل من الفريق العامل واللجنة المتطلبات والظروف الإقليمية عندما يضعان الصيغة النهائية لمشروع دليل مصاحب للقانون النموذجي

(9) مُتاح على الموقع الشبكي
.http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure/2011Model.html

مع إطلاع المنظمات الإصلاحية على الاعتبارات السياساتية التي تستند إليها تلك النصوص، بغية تعزيز الفهم الشامل والاستخدام المناسب للقانون النموذجي على الصعيدين الإقليمي والوطني.(١٠) وتأخذ الأمانة بنهج إقليمي حيال هذا التعاون، ومن المتوخَّى تنفيذ أنشطة مع المصارف الإنمائية المتعدِّدة الأطراف في عدَّة مناطق، تركِّز على الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (ويؤدي فيها إصلاح الاشتراء دورا محوريا).

٣٨- وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت الأمانة بكلمات وعروض إيضاحية في مجموعة واسعة من الأحداث الدولية، شملت ما يلي:

(أ) حلقة العمل الإقليمية التعاونية بعنوان "التعاون والتكامل كسبيل لتطوير الاشتراء الحكومي في الكاريبي"، التي استضافتها وزارة المالية والخدمات العامة في حكومة جامايكا، والجماعة الكاريبية، وأمانة الكومنولث، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وقدَّمت الأمانة عرضاً إيضاحياً حول "النُهج المتَّبعة في تحديث قوانين الاشتراء العمومي" ونهج الأونسيترال حيال إصلاح الاشتراء. وسعت حلقة العمل هذه إلى إدخال مفهوم السوق الإقليمية الحُرّة في مجال الاشتراء العمومي، وإلى تشجيع الدول الأعضاء على تحسين نظمها الخاصة بالاشتراء (جامايكا، ١٢-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١)؛

(ب) منتدى الاشتراء العمومي الإقليمي السابع الذي استضافته حكومة جورجيا، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وحضره مسؤولون حكوميون من أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وتركمانستان، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوسوفو، وممثلون عن المنظمات المُضِيفة. وانصب محور المنتدى على استخدام القانون النموذجي في سياق مواءمة نظم الاشتراء على الصعيدين الدولي والإقليمي (تبليسي، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١١)*؛

(ج) استهلال مبادرة مشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال، مدعومة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن تعزيز لوائح الاشتراء العمومي في بلدان كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا، وذلك خلال مائدة مستديرة حول صنع السياسات في مجال الاشتراء العمومي: الكفاءة والشفافية (أستانا، كازاخستان،

(10) انظر الوثيقة A/CN.9/575، الفقرتين ٥٢ و٦٧؛ والوثيقة A/CN.9/615، الفقرة ١٤؛ والوثيقة A/66/17، الفقرات ١٨٦ إلى ١٨٩.

١٥-٢٠ أيار/مايو ٢٠١١). وكانت المواضيع التي تناولتها هي استخدام القانون النموذجي للارتقاء بمستوى القوانين والممارسات المتصلة بالاشتراء وتحديثها في المنطقة (مع تقييمها في إطار المبادرة)، ومراعاة التوازن بين مردود الأموال وضمانات الشفافية في مجال الاشتراء العمومي. كما شاركت بعد ذلك بإلقاء كلمات وتيسير إدارة المناقشات في حلقتيْ عمل إقليميتيْن عُقِدَتا في إطار المبادرة ذاتها وركّزتا على تحديد احتياجات الإصلاح وتنفيذ القانون النموذجي، وذلك في أرمينيا ومولدوفا (يريفان، ١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ وتشيسيناو، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)*؛

(د) المؤتمر السنوي السابع لشبكة الاشتراء الحكومية الدولية، التي استضافتها شبكة البلدان الأمريكية المعنية بالاشتراء الحكومي، والمديرية العامة للاشتراء العمومي في الجمهورية الدومينيكية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والتحالف التعاوني الدولي التابع للمركز الدولي للبحوث الإنمائية. (انظر الموقع الشبكي www.ricg.org/content/display_news.aspx). وقد نظر المؤتمر في الجهود الوطنية المبذولة في مجال إصلاح نظم الاشتراء وتنفيذ وتحسين نظم الاشتراء المستدام. وقُدِّم عرض إيضاحي عن القانون النموذجي في سياق المعايير الدولية وإصلاح نظم الاشتراء (سانتو دومينيغو، ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)؛

(هـ) ندوة استضافها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص حول "تعزيز الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي: جوانب القانون الخاص"، خاطبت دورة معنونة "الاستثمار الأجنبي في الأراضي الزراعية" بشأن استحداث إجراءات لمنح الامتيازات تتَّسم بالشفافية والكفاءة، بالرجوع إلى حلول يوفِّرها دليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المُموَّلة من القطاع الخاص (لعام ٢٠٠٠) والقانون النموذجي (روما، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛

(و) مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ بشأن الاشتراء العمومي الإلكتروني، الذي استضافه الفريق العامل للمصارف الإنمائية المتعدِّدة الأطراف المعني بالاشتراء الإلكتروني. وتناولت المناقشات في المؤتمر الجوانب القانونية لإصلاح نظم الاشتراء العمومي الإلكتروني، والنهج الذي يتَّبعه القانون النموذجي بشأن هذا الموضوع. وعُرض مشروع دليل بشأن الاشتراء العمومي الإلكتروني (جيمباران، إندونيسيا، ٢١-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛

(ز) مؤتمر ثومسون رويترز بشأن "العقود الحكومية: عام قيد الاستعراض"، الذي يُعقد بغرض تقديم إحاطات متخصصة من أجل الممارسين وواضعي السياسات والأكاديميين على الصعيدين المحلي والدولي لإطلاعهم على التطوّرات القانونية في العام السابق التي لها تأثير

على الاشتراء العمومي. وعُقدت دورة هذا المؤتمر تحت عنوان "عبور الحدود في مجال الاشتراء الدولي – الخطوات المقبلة"، وقد تضمَّنت عروضاً إيضاحية قدَّمها كل من الأونسيترال (عن القانون النموذجي)، ومنظمة التجارة العالمية (عن اتفاقها المنقَّح المتعلق بالاشتراء الحكومي)، وكوكبة من كبار الأكاديميين والاختصاصيين الممارسين (واشنطن العاصمة، ٢٠-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢)؛

(ح) محاضرات أُلقِيت على الطلبة الذين يدرسون قانون الاشتراء العمومي الدولي والسياسات العامة ذات الصلة في جامعة نوتينغام وعلى الطلبة الذين يدرسون قانون الاشتراء العمومي الدولي والسياسات العامة ذات الصلة والقانون التجاري الدولي في الجامعة الكاثوليكية البرتغالية، لعرض أحكام القانون النموذجي وكيفية استخدامه كأداة لإصلاح نظم الاشتراء والتشجيع على توسيع دائرة فهم هذه الأحكام (نوتينغام، المملكة المتحدة، ١٤-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ ولشبونة، ١٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢)؛

(ط) عرضاً إيضاحياً للقانون النموذجي قُدِّم للطلاب عن تسخير نظم الاشتراء العمومي لخدمة أغراض التنمية المستدامة، في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وجامعة تورينو، وذلك أيضاً من أجل توسيع دائرة فهم أحكام القانون النموذجي والتشجيع على استخدامه كأداة لإصلاح نظم الاشتراء (تورينو، إيطاليا، ١٤-١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ و٢٩ شباط/فبراير-٢ مارس/آذار ٢٠١٢)؛

(ي) مؤتمراً دولياً حول نزاهة نظم الاشتراء العمومي، استضافته حكومة المكسيك، حيث قُدِّم عرض إيضاحي عن القانون النموذجي والنهج الذي يتَّبعه هذا القانون في تعزيز النزاهة في مجال الاشتراء العمومي. وكان ثمة أيضاً عرضاً إيضاحياً قدِّمت فيه ورقة بحثية عن نظم الاشتراء العمومي الإلكتروني وتنفيذها وذلك في حلقة عمل ذات صلة خاصة ببلدان أمريكا الوسطى (مدينة المكسيك، ٢٧-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢) (انظر الموقع الشبكي www.funcionpublica.gob.mx/index.php/unidades-administrativas/unidad-de-politica-de-contrataciones-publicas/integridad-2012.html).

الإعسار

٣٩- شجّعت الأمانة على استخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها، وخصوصا القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود والدليل التشريعي لقانون الإعسار، من خلال المشاركة في محافل دولية متعددة. وشملت هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) حضور الاجتماع الإقليمي السابع للمعهد الأمريكي المعني بالإفلاس، الذي عُقد في دبلن لمناقشة التطوّرات المتعلقة باشتراع القانوني النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (دبلن، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)؛

(ب) المشاركة في الاجتماع الثامن للمنتدى المعني بإصلاح نظم الإعسار في بلدان آسيا، الذي عُقد في كوالا لُمبور. وركّز الاجتماع على مسائل مرتبطة بالإعسار والتمويل الإسلامي، كما تضمَّن جلسة نظرت في استخدام نصوص الأونسيترال بشأن الإعسار في منطقة آسيا ومدى فعَّالية تطبيقها (كوالا لُمبور، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر-١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)*.

المصالح الضمانية

٤٠- أخذت الأمانة بنهج ذي شقين في تقديم المساعدة التقنية بشأن نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمصالح الضمانية (اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية،[١١] ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة[١٢] وملحقه المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية[١٣]). ويركِّز النهج الأول على تعميم المعلومات المتعلقة بهذه النصوص على الموظفين الحكوميين والمشرِّعين والقضاة والأكاديميين والممارسين، مما يروِّج لتنفيذها. وشملت هذه الأنشطة المشاركة في الأحداث التالية:

(أ) اجتماع رابطة المحامين الأمريكية بشأن نظم تسجيل القروض المضمونة والامتيازات، لمناقشة أفضل الممارسات المتَّبعة في هذا الصدد في القارة الأمريكية وأوروبا (واشنطن العاصمة، ٦-٩ نيسان/أبريل ٢٠١١)؛

(ب) حلقة دراسية نظَّمتها جامعة بوكوني حول ضرورة فهم تأثير تعدُّد اللغات القضائية على عملية مواءمة القواعد التي تحكم التمويل (ميلانو، ٩-١٠ أيار/مايو ٢٠١١)؛

(ج) مؤتمر حول مشروع المبادئ الخاصة بتنازع القوانين في سياق الملكية الفكرية، استضافه فريق ماكس بلانك الأوروبي (برلين، ٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛

(د) مؤتمر حول مشروع أحكام الرهون الحيازية في القانون المدني الروسي ومشروع القانون الروسي بشأن سجلات الرهون الحيازية (موسكو، ٢٢-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)؛

(11) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.V.14.

(12) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.12.

(13) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.11.V.6.

(هـ) اجتماع مع القسم المعني بالإعسار وإعادة الهيكلة وحقوق الدائنين التابع لرابطة المحامين الدولية كان موضوعه التعامل مع حقوق الترخيص في مجال الإعسار (هلسنكي، ٢٠-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢).

٤١- ويركّز الشقّ الثاني من النهج على المؤسسات المالية الدولية، التي تشمل البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، التي تقدّم المساعدة التقنية إلى الدول في مجال المعاملات المضمونة، وإن كانت لا تضع بنفسها معايير تشريعية خاصة بها. ولما كانت هذه الأنشطة المتصلة بإصلاح القوانين، بما يشمل إنشاء سجلات للحقوق الضمانية، ينبغي أن تستند إلى معايير تشريعية معترف بها دوليا، فإنَّ الأمانة تنسق مع مؤسسات التمويل الدولية هذه لكفالة تقديم المساعدة التقنية على نحو يتماشى مع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمعاملات المضمونة.

٤٢- ومن الأمثلة على اتِّباع نهج من هذا القبيل قيام الأمانة باستعراض مشاريع قوانين المعاملات المضمونة لغانا وهايتي بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية؛ ومشاركة الأمانة في اجتماع مع مسؤولين مصريين لمناقشة إصلاحات قانونية محتملة في مجال الإعسار والمعاملات المضمونة (القاهرة، ٢٢-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١). وتسعى الأمانة حاليا أيضاً إلى التنسيق مع البنك الدولي بشأن إصلاح قانون المعاملات المضمونة في مولدوفا في السياق الأعم لبرنامج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٣- وتنخرط الأمانة أيضا في مشاورات غير رسمية مع المشرِّعين وواضعي السياسات من شتى الولايات القضائية، وأحيانا ما يكون ذلك في إطار متابعة للأنشطة الآنفة الذكر. وقد أفضى هذا التفاعل المستمر مع الجهات الفاعلة المعنية إلى استخدام دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ("الدليل") في عمليات الاشتراع وتنقيحات القوانين التي شهدتها الآونة الأخيرة في كل من أستراليا (قانون الحقوق الضمانية في الممتلكات الشخصية لعام ٢٠٠٩)، وملاوي (مشروع قانون المعاملات المضمونة)، وجمهورية كوريا (قانون الحقوق الضمانية في الممتلكات المنقولة والمستحقات لعام ٢٠١٠). كما أفضت تلك الأنشطة إلى إجراء مواءمة إلى حدّ كبير بين توصيات الدليل ومبادئ القانون الأوروبي الخاص وتعاريفه وقواعده النموذجية الواردة في الكتاب التاسع (الحق الضماني الاحتيازي في الموجودات المنقولة) من المجلد السادس من مشروع الإطار المرجعي المشترك الذي أعدّه فريق الدراسة المعني بوضع مدونة قوانين مدنية أوروبية وفريق البحث المعني بالقانون الخاص للمفوضية الأوروبية. وأخيراً، تتعاون الأمانة حالياً مع البنك الدولي على إعداد مجموعة مبادئ لصوغ قوانين للمعاملات المضمونة تتَّسم بالفعَّالية والكفاءة.

الأنشطة الأخرى المتعلقة ببناء القدرات

٤٤- انخرطت الأمانة أيضاً في أنشطة أخرى متعلقة ببناء القدرات ترمي إلى زيادة المعرفة بالقانون التجاري الدولي. ومما قد تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن التعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وجامعة تورينو.

٤٥- وفي إطار هذا التعاون، واصلت الأمانة المساهمة في إدارة وتنفيذ برنامج الماجستير في مجال تسخير نظم الاشتراء العمومي لخدمة أغراض التنمية المستدامة وكذلك برنامج الماجستير في القانون التجاري الدولي. ويشكِّل برنامجا الماجستير هذان جزءا لا يتجزأ من البرنامج التعليمي الأوسع نطاقا المسمى "مدرسة تورينو الإنمائية".(١٤)

٤٦- ولعلّ الوكالات الإنمائية الدولية وسائر المؤسسات التي تدير برامج شاملة للمساعدة التقنية تودّ أن تنظر في التكفل بمصاريف التحاق الطلاب بهذه البرامج الدراسية من أجل تعزيز القدرات المحلية على المدى الأطول في البلدان الشريكة.

ثالثاً- مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٤٧- لاحظت الجمعية العامة، في قرارها ١١١/٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن اللجنة قد طلبت إلى أمانتها استكشاف إمكانية إنشاء وجود لها في مناطق أو بلدان محددة بوسائل منها، على سبيل المثال، تعيين موظفين متفرِّغين في المكاتب الميدانية للأمم المتحدة أو التعاون مع هذه المكاتب الميدانية القائمة، أو إنشاء مكاتب قطرية للجنة بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق باستعمال نصوص اللجنة واعتمادها.

٤٨- وفي الدورة الرابعة والأربعين للجنة التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١١، أُعرب عن تأييد واسع للمبادرة التي اتُّخذتها الأمانة لتأسيس وجود من هذا القبيل عن طريق إنشاء مراكز إقليمية للأونسيترال في مختلف أنحاء العالم.(١٥) واعتُبر ذلك خطوة مستحدثة ولكنها هامَّة بالنسبة للّجنة للتواصل مع البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية إليها.(١٦) وعندما أُبلِغت اللجنة بالعرض المقدَّم من جمهورية كوريا بشأن إنشاء مشروع تجريبي في منطقة آسيا

(14) الموقع الشبكي www.itcilo.org/en/news/masters.

(15) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، الفقرتان ٢٦٣ و٢٦٤.

(16) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦٤.

والمحيط الهادئ، وافقت على إنشاء مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ("المركز الإقليمي") في إنتشيون، جمهورية كوريا.[١٧]

٤٩- ورحَّبت الجمعية العامة، في قرارها ٩٤/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، بذلك القرار وأعربت عن تقديرها لحكومة جمهورية كوريا لتبرُّعها السخي.

٥٠- وافتتح المركزَ الإقليمي رسمياً في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المستشارُ القانوني ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية في الأمم المتحدة، الذي أكَّد أهمية مبدأ سيادة القانون ودور المركز الإقليمي في تعزيز التجارة الدولية والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[١٨] واختتم البرنامج الافتتاحي بالتوقيع على اتفاقات رئيسية وبمراسم قص الشريط إيذاناً باستهلال عمل المركز الإقليمي رسمياً. وتلت تلك المراسم حلقة عمل إقليمية لمناقشة دور المركز الإقليمي ومدى أهمية استخدام نصوص الأونسيترال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[١٩]

٥١- أمَّا الأهداف الرئيسية التي يسعى المركز الإقليمي إلى تحقيقها فهي: (أ) تحسين التجارة الدولية ودفع عجلة التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتعزيز اليقين في المعاملات التجارية الدولية من خلال تعميم قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، وخصوصاً تلك التي بلورتها الأونسيترال؛ و(ب) توفير المساعدة التقنية الثنائية والمتعدِّدة الأطراف للدول فيما يخص اعتماد نصوص الأونسيترال والتوصُّل إلى فهمها فهماً موحَّداً من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية؛ و(ج) الانخراط في أنشطة تنسيقية مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مشاريع إصلاح القانون التجاري في المنطقة؛ و(د) العمل كقناة اتِّصال بين دول المنطقة والأونسيترال.

٥٢- وتَولَّى رئيس المركز الإقليمي مهامّه في آذار/مارس. وزوَّدت وزارة العدل لجمهورية كوريا المركز بخبير قانوني تحملت تكاليفه. وتمّ الاضطلاع بتدابير إدارية أخرى لتيسير عمل المركز الإقليمي، كان من بينها إبرام ترتيب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإبرام ترتيبات ضرورية مع البلد المُضيف والسلطات المعنية.

---

(17) المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦٧ و٢٦٩.

(18) نص الكلمة الكامل متاح على الموقع الشبكي
.http://untreaty.un.org/ola/media/info_from_lc/POB%20Incheon-Welcome%20Address.pdf

(19) يمكن الاطِّلاع على مزيد من المعلومات عن المركز الإقليمي والحدث الخاص باستهلال عمله من خلال الموقع الشبكي التالي الذي كان متاحاً وقت صدور هذه الوثيقة:
www.uncitral.org/uncitral/en/tac/regionalcentre.html

٥٣- ويُتوقَّع أن ينخرط المركز الإقليمي بهمَّة في العديد من أنشطة المساعدة التقنية، إلى جانب قيامه بوضع استراتيجيات مصممة خصيصاً لتعميم نصوص الأونسيترال في المنطقة. وفي إطار هذه الاستراتيجيات والمبادرات المنبثقة منها، سيُنظِّم المركز الإقليمي، في عام ٢٠١٢، عدداً من الاجتماعات الوطنية والإقليمية حول مختلف المواضيع التي تهم الأونسيترال وسوف يساهم فيها أيضاً.

٥٤- وبما أنه سيلزم تمويل إضافي من أجل توسيع نطاق الدور الذي يضطلع به المركز الإقليمي، فستظلّ مسألة جمع الأموال أحد الأنشطة الأساسية للمركز. ولعلّ الدول تودّ أن تحيط علماً بأنشطة المركز الإقليمي بغية إدراج التعاون مع هذا المركز في سياق أنشطتها الجارية والمقبلة في مجال المساعدة التقنية لإصلاح القانون التجاري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥٥- وستستمع اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، التي ستُعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى تقرير شفوي عن التقدُّم الذي أحرزه المركز الإقليمي وكذلك عن التطوّرات بشأن إنشاء مراكز الأونسيترال الإقليمية في مناطق أخرى.

رابعاً- نشر المعلومات

٥٦- يمثّل عدد من المنشورات والوثائق التي أعدّتها الأونسيترال موارد أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصا فيما يتعلق بتعميم المعلومات عن أعمالها ونصوصها. ويجري تطوير تلك الموارد باستمرار لتيسير تعميم المعلومات وضمان مواكبتها للحاضر وحداثتها على نحو أفضل.

ألف- الموقع الشبكي

٥٧- يُتيح الموقعُ الشبكي للأونسيترال، الذي يمكن تصفُّحه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، الوصولَ إلى النصوص الكاملة لوثائق الأونسيترال وغيرها من المواد المتصلة بعملها، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحفية، والأحداث، والأخبار. ووفقا لسياسة المنظمة في تعميم الوثائق، يُتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند نشرها، من خلال ربطها بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٥٨- وفي عام ٢٠١١، استقبل الموقع الشبكي نحو ٥٠٠ ٠٠٠ زائر مختلف. ويتوجَّه زهاء ٦٧ في المائة من زائري الموقع، إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٢٢ في المائة منهم إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والفرنسية، بينما تتوجَّه النسبة المتبقِّية منهم البالغة ١١ في المائة

إلى الصفحات المنشورة بالروسية والصينية والعربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنَّ موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من بين أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثل في الوقت الراهن مورد المعلومات الوحيد من نوعه المتاح ببعض تلك اللغات.

٥٩- ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها بصورة مستمرة في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبَّد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. ويستمر على وجه الخصوص تحميل وثائق الأونسيترال الرسمية المتعلقة بدوراتها السابقة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وإتاحتها على الموقع الشبكي في إطار مشروع يتعلق برقمَنة محفوظات الأونسيترال يُنفَّذ بالاشتراك مع وحدة إدارة الوثائق التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا. وفي عام ٢٠١١، أنجزت مكتبة الأونسيترال القانونية مشروعاً يتيح التعرُّف البصري على الحروف فيما يخص حوليات الأونسيترال جميعها. وسيتيح أيضاً هذا المشروع إمكانية البحث في النصوص الكاملة لتلك الحوليات عن طريق موقع الأونسيترال الشبكي، بما يزيد أكثر من فرص الوصول إلى الوثائق التاريخية للجنة.

باء- المكتبة

٦٠- تُلبِّي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، الاحتياجات البحثية لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها الأونسيترال. وتقدِّم المكتبة أيضا المساعدة البحثية إلى موظفي البعثات الدائمة وسائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها وإلى الباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وفي عام ٢٠١١، لَبَّى موظفو المكتبة زهاء ٣٥٠ طلباً للحصول على مراجع وردت من أكثر من ٤١ بلداً.

٦١- ومجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية تركِّز في المقام الأول على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ بحث متخصّص، و١٥٠ مجلة تصدر بانتظام، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ وموارد إلكترونية (مقصورة على الاستعمال الداخلي). ويُولَى اهتمام خاص لتوسيع دائرة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

٦٢- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العام بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر ويعمل بالاشتراك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا وبدعم تقني من مكتبة الأمم المتحدة في جنيف. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في موقع الأونسيترال الشبكي.

٦٣- ويُعِدُّ موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للّجنة سنويا "ثبتا مرجعيا بالمؤلّفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال". وهو يشمل إحالات إلى كتب ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنَّفة بحسب الموضوع (فيما يخص دورة اللجنة الخامسة والأربعين، انظر الوثيقة A/CN.9/750). وتُدرَج فرادى المواد المسجَّلة في الثبت المرجعي في الفهرس المتاح للاطلاع العام بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر، وتحتفظ مكتبة الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتُتاح في ركن الببليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٦٤- وفي عام ٢٠٠٩، وُضعت نسخة متطوّرة من الثبت المرجعي الموحَّد للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال على موقع الأونسيترال الشبكي.[٢٠] والهدف من هذا الثبت المرجعي الموحَّد هو تجميع كل مدخلات التقارير الببليوغرافية المقدَّمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يشمل حاليا أكثر من ٠٠٠ ٦ مدخل مستنسخ بالإنكليزية وباللغات الأصلية، وقد حُقِّقَت هذه المداخل ووحِّدت طريقة قيدها بقدر المستطاع. وستتاح الصيغة النهائية للثبت المرجعي الموحَّد كأحد منشورات الأونسيترال الرسمية، رهنا بتوفُّر الموارد المالية.

جيم- المنشورات

٦٥- دأبت الأونسيترال على أن تصدر، إلى جانب الوثائق الرسمية، سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أَعدّتها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتُتاح المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك المنظمات الأخرى حيثما نوقشت أعمال الأونسيترال وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

٦٦- وترد فيما يلي الأعمال التي نُشِرت في عام ٢٠١١: القانون الحديث للتجارة العالمية: وقائع مؤتمر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الذي عُقد بمناسبة دورة اللجنة الأربعين؛[٢١] وقواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقَّحة في عام ٢٠١٠)؛[٢٢] ودليل

(20) مُتاحة من خلال الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/publications/bibliography_consolidated.html.

(21) مُتاحة من خلال الموقع الشبكي http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/publications.html.

(22) مُتاحة من خلال الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/arbitration.html.

الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة: الملحق المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية؛[٢٣] وحوليتا الأونسيترال لعاميْ ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.[٢٤]

٦٧- وترد فيما يلي الأعمال التي نُشِرت في أوائل عام ٢٠١٢: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي،[٢٥] وكتيِّب منقَّح للاتفاقية الخاصة بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع، لعام ١٩٧٤مع مذكرة تفسيرية مُحدَّثة.[٢٦]

٦٨- وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية كأسلوب رئيسي لتعميم نصوص الأونسيترال. وبالتالي، فإن عِدَّة نصوص نُشِرت على وجه الحصر في شكل إلكتروني في عام ٢٠١١ والفترة المنصرمة من عام ٢٠١٢، وهي: القانون العصري للتجارة العالمية: وقائع مؤتمر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعقود بمناسبة الدورة السنوية الأربعين للجنة (كتاب إلكتروني)؛ وحوليتا الأونسيترال لعاميْ ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (قرص مدمج وكتاب إلكتروني)؛ وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي (كتاب إلكتروني)؛ والكتيِّب المنقَّح لاتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٧٤ (كتاب إلكتروني).

دال- النشرات الصحفية

٦٩- يجري بانتظام إصدار النشرات الصحفية كلما اتُّخذت إجراءاتٌ تعاهدية تتصل بنصوص الأونسيترال أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو سائر النصوص ذات الصلة. وتصدر نشرات صحفية أيضا بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وتُرسَل تلك النشرات الصحفية إلى الجهات المهتمَّة عبر البريد الإلكتروني، وتُنشَر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو إدارة شؤون الإعلام بشعبة الأخبار ووسائط الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.

٧٠- وتحسيناً لما يرد من معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية من حيث الدقة وسرعة النشر في الوقت المناسب، وبالنظر إلى أنَّ هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أيِّ

(23) مُتاح من خلال الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/security.html.

(24) مُتاحتان من خلال الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/publications/yearbook.html.

(25) مُتاح من خلال الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/insolvency.html.

(26) مُتاح من خلال الموقع الشبكي http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/sale_goods.html.

إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلا لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعلّ اللجنة تود أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تُخطر الأمانة عند قيامها بسن تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

هاء- الاستفسارات العامة

٧١- تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢ ٠٠٠ استفسار عام في السنة، تتعلق بأمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وأوراق العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. ويتزايد القيام بالرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

واو- الإحاطات المقدمة إلى البعثات الدائمة في فيينا

٧٢- قدَّمت الأمانة إحاطة عن الأونسيترال وأساليب عملها في الحلقة الدراسية التوجيهية لأعضاء البعثات الدائمة المعتمدة لدى المنظمات الدولية الكائنة في فيينا، قام بتنظيمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

زاي- المحاضرات الإعلامية في فيينا

٧٣- تقدّم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية عن أعمال الأونسيترال، إلى زوَّارها من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين بمن فيهم القضاة وسائر المهتمين. ومنذ صدور التقرير الأخير، أُلقيت محاضرات على زوار من بلدان منها الاتحاد الروسي، وألمانيا، وجمهورية كوريا، وسلوفينيا، والنمسا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً- الموارد والتمويل

٧٤- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذا فإنَّ قدرة الأمانة على تنفيذ ركني التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقَّف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٧٥- واستطلعت الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، منها المساهمات العينية. ويذكر هنا على وجه الخصوص قيام الجهات المُنظِّمة بتمويل عدد من المهام المطلوبة كليا أو جزئيا. وقد يمكن توفير مصادر تمويل إضافية إذا تسنى إدراج

أنشطة إصلاح القانون التجاري بصورة أكثر انتظاما في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، لعلَّ اللجنة تود أن تقدِّم إرشادات بشأن الخطوات الممكن اتخاذها في المستقبل.

ألف- صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات

٧٦- يقدّم صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجهة للدوائر القانونية في البلدان النامية، فيموّل مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تُعرض فيها نصوص الأونسيترال لفحصها وبحث إمكانية اعتمادها، وكذلك في بعثات تقصي الحقائق المعنية بأعمال التقييم في مجال إصلاح القوانين التي تُوفَد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية اللازمة لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٧٧- وورد في الفترة قيد الاستعراض تبرع من حكومة إندونيسيا، ولعلَّ اللجنة تود أن تعرب عن تقديرها لها.

٧٨- وعلى الرغم مما تبذله الأمانة من جهود لالتماس تبرعات جديدة، فلعلّ اللجنة تود أن تحيط علماً بأنَّ الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني لن تكفي إلا لدعم عدد ضئيل جدا من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلا. ولا تزال الجهود تُبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة وبالتمويل المشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكن لدى استنفاد الأموال الحالية، سيتعيَّن رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم تقدّم تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستئماني أو يَتَسنّ إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٧٩- ولعلّ اللجنة تود مرة أخرى أن تناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، وذلك، إن أمكن، في شكل مساهمات متعدِّدة السنوات لتيسير التخطيط وتمكين الأمانة من الاستجابة للطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية يتسم بمزيد من الاستمرارية والاستدامة. ولعلّ اللجنة تود أيضا أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على التعرف على مصادر للتمويل لدى حكوماتها.

باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر

٨٠- لعلّ اللجنة تودّ أن تستذكر أنه طُلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرّخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. وباب التبرع المالي للصندوق الاستئماني الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

٨١- وورد في الفترة قيد الاستعراض تبرع إضافي من حكومة النمسا، ولعلّ اللجنة تود أن تعرب عن تقديرها لها.

٨٢- وضماناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيترال وأفرقتها العاملة، لعلّ اللجنة تود أن تكرِّر مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

٨٣- ويُستذكَر في هذا الصدد أنّ الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قرّرت إدراج الصندوق الاستئماني الخاص بندوات الأونسيترال والصندوق الاستئماني الخاص بالمساعدة على تغطية تكاليف السفر في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.